توقعات حكومية بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪

■ ،،خاص / الثورة

توقع تقرير حكومي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط، وبما يسمح بتحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنوياً في المتوسط وذلك خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥م.

وبحسب الخطة الخمسية الرابعة فسيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

كما سيتم تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وأكدت الخطة أنه سيتم العمل على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات واليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

قيمة إنتاج الصناعات التحويلية يرتفع إلى ٨٦٣,٧ مليار ريال

■ ،،كتب /أحمد الطيار

ارتفعت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية في بلادنا إلى ٨٦٣ مليارا و٧٦٩ مليون ريال.

وبينت نتائج المسح الصناعي أن الزيادة في إنتاج هذه الصناعة بين عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م تبلغ ١٩١ مليارا و٤٦٥ مليون ريال الأمر الذي يعكس مدى قدرة هذا القطاع على النمو وإمكانياته الواعدة لاستقبال الاستثمارات وتوفير فرص العمل .

وتوضح البيانات أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٥٩٤ مليارا و٧٨٣ مليون ريال مقابل ٤٦٧ مليارا و٥٥٦ مليون ريال وبزيادة تبلغ ١٢٧ مليارا و٢٢٧ مليون ريال .

وبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٥٦٦ مليارا و٧٣٨ مليون ريال مقابل٤٥١ مليارا و١٧٣ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٢٨ مليارا و٤٩ مليون ريال مقابل ١٦ مليارا و٣٨٣ مليون ريال .

كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وتوضح النتائج زيادة طفيفة في عدد المنشآت العاملة حيث ارتفعت إلى ٤١٢١٨ منشأة وذلك من ٤١٢١٦ منشأة.

وتعتبر الصناعات التحويلية من أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية والمؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في بلادنا نموا العام ٢٠٠٩م بلغت نسبته ٤,٥٥ ٪ مقارنة مع نمو بلغ ٢,٧٢ ٪ في عام ٢٠٠٨ م فيما حقق قطاع الإنتاج السلعي كاملا نمواً بنسبة ٠,٩١ ٪ مقارنة بنمو سالب نسبته ٠,٢٨ ٪ في العام السابق ٢٠٠٨م. حيث قاد النمو في الصناعات التحويلية النمو في هذا القطاع ككل وفي نفس الوقت سجلت القطاعات الأخرى تحسنا في نسب نموها، و حقق قطاع الصناعات الإستخراجية نمواً سالباً قدره ٦,٥٩ مقارنة ب ٨,٠٣ -٪ في العام السابق . وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيقه معدل نمو بلغ ٤,٣ ٪ سنوياً في المتوسط والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة، حيث توضح بيانات الجدول أدناه أن الصناعات الغذائية والمشروبات احتلت المرتبة الأولى تليها المنتجات اللافلزية الإنشائية، وتأتي المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة، ومنتجات التبغ المرتبة الرابعة، وثم مشتقات النفط المكررة. ويؤكد خبراء الاقتصاد أن على الحكومة التركيز خلال الفترة المقبلة على توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية إذا أرادت خلق صناعة يمنية قوية ونافضة.

ويشيروا الى ضرورة إقامة المناطق الصناعية التي حددتها الحكومة، بحيث يتم إقامة البنى التحتية في هذه المناطق لكي تتمكن اليمن من جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في المناطق الصناعية...ويروا أن التنمية الصناعية ترتكز على مدى توفر رأس المال والأرض والكهرباء والآلات الحديثة والأيدي العاملة الماهرة.. وبالتالي ينبغي تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتوفير عوامل نجاح الصناعات القائمة والمستقبلية والعمل على تحويل المنتج المحلي إلى منتج منافس على كل المستويات من خلال توفير الشروط اللازمة لتعزيز قدراته التنافسية، وهذا لا يتأتي إلا من خلال دعم حكومي كبير لقطاع الصناعة، وأيضاً من خلال اهتمام المصنعين بالمواصفات والجودة.

محافظ المحويت يتفقد الأعمال المنجزة في مشروع طريق بني سعد - القطاع

■ ،،المحويت / سبأ

تفقد محافظ المحويت أحمد علي محسن أمس الأعمال المنجزة في مشروع شق وسفلتة طريق خميس بني سعد – القطاع واطلع على أسباب توقف أعمال التنفيذ لهذا المشروع البالغ طوله ٣٩ كيلو متراً، بكلفة إجمالية تبلغ ملياراً و٧٠٠ مليون ريال بتمويل من مشروع تنمية الطرق الريفية ووزارة الأشغال العامة والطرق.

واستمع المحافظ إلى شرح حول المشاكل والأسباب التي أدت إلى تعثر الاستمرار في أعمال هذا المشروع والمشاكل التي ترتبت على توقف تنفيذه لما سببته الأمطار من انجرافات وتخريب في الأعمال الإنشائية التي تم تنفيذها فيه.

وشدد على ضرورة استئناف العمل في تنفيذ باقي الأعمال المقررة فيه بما يضمن إنجاز كافة الأعمال المتبقية في اسرع وقت ممكن، ووفقا للمواصفات والمقاييس المحددة.

مشيرا إلى أهمية المشروع في خدمة المواطنين وتسهيل تنقلاتهم، وربطه محافظة المحويت بشبكة الخطوط الإسفلتية الموحدة من الاتجاه الجنوبي الغربي للمحافظة عبر طريق صنعاء مناخه الحديدة.

عدن.. طلبات جديدة للاستثمار في تسويق الأسماك

■ عدن/سبأ

بلغت قيمة الصادرات السمكية لمحافظة عدن خلال شهر أغسطس الماضي نحو ٢٨٨ مليون ريال .

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لـ"سبأ" انه تم تصدير المنتجات السمكية إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية من خلال الشركات المؤهلة في مجال التصدير. مبينا أن المكتب يدرس حاليا طلبات لعدد من الشركات المستثمرة في مجال تسويق الأسماك.

ارتفاع الإيرادات الزكوية بعدن إلى ٨٠ مليون ريال خلال شهر رمضان

■ ،،عدن/ سبأ

حقق مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة عدن إيراد زكويا خلال شهر رمضان المبارك بلغ ٨٠ مليون ريال.

وأوضح مدير الإدارة العامة للواجبات الزكوية بعدن عبدالحكيم العماد لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن تحصيل الإيرادات الزكوية سجل خلال العام الجاري زيادة بنسبة ١٠ بالمائة عن الربط المقر .

ولفت العماد إلى دور نزول لجان الإدارة العامة إلى المديريات من اجل التوعية لتحصيل الزكاة خلال شهر رمضان الماضي وتوزيعها على مستحقيها.. مؤكدا أن المستفيدين سنويا من خدمات الرعاية الاجتماعية بالمحافظة من الفقراء والمحتاجين يصل إلى أكثر من ٣٤ ألف مستفيد.

التعليم الخاص في اليمن يسهم في قيمة الناتج القومي الإجمالي بأكثر من ٦ مليارات ريال

■ ،،تقرير/أحمد حسن

يسهم التعليم الخاص في اليمن بنسبة جيدة في الناتج القومي الإجمالي من خلال تشغيله المئات من فرص العمل ومصروفات ونفقات التشغيل والرسوم والنفقات اللازمة للدولة رغم حداثة عهدها في بلادنا.

ووفقا لأحدث إحصائية رسمية يستقطب هذا القطاع ١٩٠٠٩ عاملا سنويا الأمر الذي يؤكد أهمية هذه الانشطة الانتاجية الهامة في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي أو تشغيل الأيادي العاملة.

وتوضح الإحصائية ان إجمالي الأجور والتعويضات التي وفرتها انشطة التعليم الخاص في اليمن للعاملين بها تجاوزت خلال عام واحد ٦ مليارات و٥٢٥ مليون ريال فيما يعمل في هذا النشاط الحيوي الهام ٢٠٤٩ منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة وكبيرة جدا منها ١٤١٦ منشأة في تشاط تعليم الكبار وانواع التعليم الاخرى و٥٠٨ منشأة في نشاط التعليم الاساسي و٧٩ منشأة في التعليم العالي و٤٦ في نشاط التعليم الثانوي العام والمهني والفني .

وتقول النتائج أن المنشآت الصغيرة تمثل ٥٤,١٪ من اجمالي المنشآت فيما المنشآت المتوسطة ٢١,٢٪ والكبيرة ١٦٪ والكبيرة جدا ٨,٧٪ .

ويكتسب المسح المنفذ خلال عام ٢٠٠٨م بطرق حديثة أهمية اقتصادية كونه نفذ على مستوى محافظات الجمهورية ويهدف الى تطوير وتوسيع قاعدة البيانات الاحصائية في نشاط التعليم للوصول الى بيانات اكثر دقة وشمول ويعتبر التقرير اضافة نوعية للتقارير الاحصائية .

ويتكون نشاط التعليم من أنشطة تشمل التعليم الاساسي ويتمثل في دور الحضانة ورياض الاطفال ومدارس التعليم الاساسي ومدارس التعليم التمهيدي ومدارس تعليم المعوقين، وفيما يشمل التعليم الثانوي التعليم العام والمهني والفني ومعاهد المعلمين يشمل التعليم العالي الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد العليا بعد الجامعة والمعاهد المتوسطة ،اما تعليم الكبار فتشمل مراكز التدريب الفني والمهني ومعاهد تعليم اللغات والكمبيوتر ومدارس تحفيظ القران ومراكز الحرف اليدوية ومدارس تعليم قيادة السيارات.

وتوضح البيانات أن هذه المنشآت دفعت ١٩٩ مليون ريال كضرائب مباشرة فيما دفعت ٦٠ مليونا كرسوم ترخيص و٦٤ مليونا ضرائب مبيعات و ٧٠ مليونا واجبات زكوية .

وتعمل وزارة التربية والتعليم على الاهتمام بالتعليم والسعي لتجويده و التعليم الخاص على وجه التحديد، وتشجع على الاستثمار في هذا المجال الخدمي ، الذي ظهرت على صعيده العديد من المدارس الخاصة المتقدمة والمطورة في بيئتها ووسائلها التعليمية، والتي تعد في الوقت نفسه شريكا للمدارس الحكومية الرائدة والمتميزة في رفد التنمية البشرية بعناصر مواطنة على درجة عالية من الإعداد العلمي والمعرفي.

وتقول الوزارة إنها تعمل بالتنسيق مع جامعة كامبردج البريطانية لوضع معايير ومقاييس للتعليم الخاص لما من شأنه الاعتراف بالمدارس الخاصة اعترافا دولياً كما أنها في الوقت ذاته مهتمة بتطوير التعليم الخاص والعمل على جعله أكثر تقدماً. ويقابله كذلك اهتمام بالتعليم الحكومي من خلال ما يشهده من تطور وتحسين مستمر بما يواكب التعليم المعاصر، فضلاً عما تتمتع به المدارس الحكومية من خبرات وعناصر مواطنة تتحمل مسؤولياتها بكل جد وجهد.

وفيما بلغت القيمة المضافة لنشاط التعليم الاساسي نحو ٤ مليارات ريال حققت الجامعات الخاصة والاهلية قيمة مضافة بمبلغ ٣,٠٦٣ مليار ريال ،وتعني القيمة المضافة الارباح الصافية التي حققتها المنشأة بعد خصم الاستهلاك الوسيط من قيمة الانتاج.

وحقق التعليم الاساسي والثانوي ٢,٣١١ مليار ريال فيما حققت معاهد تعليم الكومبيوتر واللغات قيمة مضافة بمقدار مليار و١٠٨ ملايين ريال.

اما المنشآت غير الربحية فهي سجلت قيمة مضافة سالبة نظراً لتقديم خدماتها بالمجان ومن أمثلة ذلك مدارس تعليم المعاقين بالثانوي ومعاهد العلوم الشرعية ومدارس التعليم الفني لذوي الاحتياجات الخاصة.

تراجع عجز الميزان التجاري إلى ٩٨٢ مليون دولار في ٢٠١٠م

■ ،،خاص/الثورة

سجل عجز الميزان التجاري خلال العام الماضي ٢٠١٠م تراجعاً كبيرا إذ انخفض إلى ٩٨٣ مليون دولار .

ويعود انخفاض العجز في الميزان التجاري إلى ارتفاع الصادرات اليمنية إلى ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م وذلك من ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م ، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية جراء صعود أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وكان عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩م، قد شهد ارتفاعا إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي – ٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م، إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩م، ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩م، بنسبة أعلى من قيمة الواردات.

دراسة: تجار التجزئة للسلع الزراعية يتحملون أعلى مخاطر التسويق

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن تاجر التجزئة للسلع الزراعية الطازجة يتحمل أعلى نسبة من قيمة الفاقد من إجمالي التكاليف أو ما يسمى بالمخاطر التسويقية حيث تراوحت النسبة من ٢٨,٧٪ إلى ٥٣,٩ ٪ . مشيرة إلى أن المزارع يتحمل اقل في نسبة الفاقد من المحاصيل الزراعية من ٢٦,٠٪ إلى ٤٩,٤٪ بين عناصر التكاليف التسويقية الأخرى كونه يقوم ببيعها بعد الجني مباشرة. مبينة أن الوكيل يقتصر دوره على توفير المنفعة المكانية فقط يحصل مقابلها على عمولة تصل إلى ٣-٥٪ من قيمة المحصول دون أن يتحمل أي مخاطر تسويقية، وان كان بعض الوكلاء يقدمون قروضاً عينية ومادية ولكنها في مناطق محدودة مثل الحسينية وعدن.

وطالبت الدراسة التي أعدتها إدارة المعلومات والبحوث التسويقية بالإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية حصلت عليها "الثورة" بالاهتمام بالجانب الإرشادي التسويقي ليؤدي دوره المناط به في زيادة الوعي التسويقي لدى المزارعين والعاملين في مجال تسويق الحاصلات الزراعية بما يؤدي إلى تحسين معاملات ما بعد الحصاد وتقليل نسبة الفاقد.

وكشفت الدراسة عن ظهور تجار جملة يقومون بشراء المحاصيل من المزارعين في السوق ويبيعها في نفس هنجر الوكيل ويعطي للوكيل مقابل ذلك عمولة ٥٪، هذه العمولة يدفعها التاجر ولكنها تخصم من قيمة المحصول المدفوع للمزارع.

وبحسب الدراسة فإنه من خلال التوزيع النسبي لمتوسط عناصر التكاليف التسويقية للمحاصيل محل الدراسة على مستوي تاجر التجزئة، يلاحظ أن نسبة قيمة الفواقد تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٤٢٪ بين عناصر التكاليف، ثم مجموعة العناصر الأخرى ١٨٪ والتي تشمل تكاليف عناصر(تحميل السلع وقيمة العبوات المستخدمة)، وفي المرتبتين الثالثة والرابعة عناصر عمولة الوكيل بنسبة ١٥٪ وتكاليف النقل وإيجار المحل بنسبة ٩٪ لكل منهما، أما في المرتبة الخامسة فيأتي عنصر تكلفة الكهرباء بنسبة ٤٪، تليه تكاليف النظافة بنسبة ٢٪، ويحتل المرتبة الأخيرة عنصر العمالة بنسبة تصل إلى ١٪.

وقدرت الدراسة الهامش الربحي لتاجر التجزئة بحوالي ٢٩,٥ ريال/كجم للبطاطس على سبيل المثال و٤٥,٥ ريال/كجم للطماطم و٢٤,٥ ريال/كجم لمحصول البصل ، كما اختلفت الهوامش التسويقية بين سعر المزارع وتاجر التجزئة باختلاف المحصول واختلاف المحافظة حيث وصل الهامش بالنسبة للبطاطس إلى ١٨,٨ ،٢١,٠ ريال/كجم في محافظتي البيضاء وعمران على التوالي . وعند دراسة التكاليف التسويقية على مستوي تاجر التجزئة وجد انه يحصل على هامش ربحي يتراوح بين ٢٤,٥ و٧٤,٩ ريال/ كجم، لمحصولي البصل والمانجو على التوالي، ولوحظ أن نسبة قيمة الفواقد تحتل المرتبة الأولى من عناصر التكاليف التسويقية.

انخفاض طفيف لأسعار الغذاء العالمية

■ ميلانو/سبأ

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" أن مؤشرها لأسعار الغذاء العالمية انخفض على أساس شهري في أغسطس الماضي.

وقالت المنظمة في بيان إن المؤشر الذي يقيس التغيرات الشهرية في أسعار سلة من الحبوب وزيوت الطعام ومنتجات الألبان واللحوم والسكر بلغ ٢٣١,١ نقطة في المتوسط في أغسطس الماضي انخفاضاً من ٢٣١,٩ نقطة في يوليو الماضي .

وأوضح البيان أن المنظمة خفضت توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في ٢٠١١م الى نحو ٢,٣٠٧ مليار طن بانخفاض ستة أطنان عن توقعها السابق وذلك بناء على تعديل بالخفض لتوقعات إنتاج محصول الذرة الأمريكي.

و يأتي هذا الانخفاض بعد ان عوض انخفاض أسعار النفط وأسعار منتجات الألبان الارتفاع في أسعار الحبوب قبل قرار متوقع من البنك المركزي الاوروبي بشأن أسعار الفائدة.

هبوط الأسهم اليابانية

■ ،،طوكيو/ وكالات

تراجع مؤشر نيكي القياسي للأسهم اليابانية أمس منهيا تعاملات الأسبوع بتراجع نسبته ٢,٤٪ ومتجها صوب أدنى مستوياته منذ ستة أشهر والتي سجلها في وقت سابق هذا الأسبوع وجاء هذا الهبوط بعد أن عجزت خطة للتوظيف أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن تقديم أي حوافز جديدة تشجع على الشراء. وانخفض مؤشر نيكي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى ٠,٦ ٪ ليغلق على ٨٧٣٧,٦٦ نقطة.

وفقد مؤشر توبكس الأوسع نطاقا ٠,٢ ٪ مسجلا ٧٥٥,٧٠ نقطة.